

# تقنين حيازة السلاح يشعل جدلا بين الأردنيين

## التمسك بتقليد الأجداد يحمل مجازفة بأرواح الأحفاد



موروث يُجمع النساء والرجال على حبه



حب السلاح لا يفرق بين كبير وصغير

دعوات حفلات الزفاف والمناسبات الخاصة كالنجاح أو الأعياد. ويصر الشباب أيضا على الاحتفاظ بعادات آبائهم وأجدادهم. غير أن بعض الأردنيين بدأوا في تغيير وجهة نظرهم حيال هذا الموروث وأبدوا مباركة لتفعيل القانون الجديد بسبب ما أضحت تهدد المنطقة من هجمات إرهابية وجرائم، أمليين في أن يؤدي قانون حيازة السلاح وحظره على بعض العناصر، إلى تنظيم تداوله داخل المملكة الأردنية، وأن يحفظ سلامة المواطنين.

**شق واسع من الأردنيين يرى أن الوقت حان لإنهاء مظاهر السلاح المنفلت الذي تسبب في خسائر بشرية فادحة سواء خلال الاحتفالات أو النزاعات**

ويوجد في المملكة الأردنية متحف الدبابات الملكي، وهو متحف عسكري يقع في عمان، ويعد الأول من نوعه عربيا، وواحد من أكبر المتاحف التاريخية للدبابات ومن أكثرها تنوعا في العالم. تم افتتاحه في 29 يناير 2018. ويضم نحو 110 دبابتة ومُدَرَعات أردنية وعربية وأجنبية معروضة بترتيب زمني، بالإضافة إلى صالة مُخصّصة للصناعات العسكرية المحلية. وخصص جزء كبير من مساحة المتحف للتراث العسكري الأردني من خلال عرض الأليات العسكرية التي استخدمت في الأردن والمنطقة. وتُظهر هذه المعارض الأثر الذي أحدثته الحروب على التحولات التي شهدها تاريخ الأردن عبر توفير تجربة تثقيفية وتفاعلية للزوار باستخدام تقنيات مرئية ومسموعة. ويذكر أن الأردن ينظم معرضا رايديا للأسلحة والمعدات العسكرية والإمنية، وهو معرض "سوفكس"، الذي يعد من أكبر معارض الأسلحة في العالم.

على عكس القانون الحالي. كما تحظر على أي شخص التعامل ببندق الصيد الأوتوماتيكية العاملة بوساطة مخزن ذخيرة ثابت أو متحرك يتسع لأكثر من طلقة. وتستثنى من الحظر القوات المسلحة والأمن العام وقوات الدرك والمخابرات العامة والدفاع المدني، وأي موظف أو مستخدم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات سُلمت إليه بندقية الصيد الأوتوماتيكية بمقتضى وظيفته. وتتوسع المسودة في العقوبات المقترحة لكل من يخالف أحكام القانون، وتمنح وزير الداخلية صلاحية إلغاء رخص وتصاريح حمل الأسلحة أو اقتنائها للأشخاص الطبيعيين، دون بيان السبب.

وتابع "هناك أسلحة عديدة بين الأردنيين تم توارثها، ووجودها بينهم غير قانوني، على اعتبار أن القانون ينص على أن رخصة حمل السلاح شخصية، تنتهي بوفاة الشخص الطبيعي، وبالتالي تنتهي الرخصة بوفاته حاملها، استنادا للمادة 6 من القانون الحالي". ولفت نقيب المحامين الأردنيين مازن ارشيدات إلى أن "حمل السلاح له أصول، ويجب أن تكون هناك ضوابط في حمله واستخدامه". وأوضح "قديمًا كان من يحمل السلاح يعرف لماذا يحمله، أما الآن نرى السلاح في الشارع والمالهي الليلية، واختلقت العادات والتقاليد، ولم يعد هناك موروث شعبي في حمل السلاح". وشدد على أنه "يجب أن تكون هناك ضوابط في حمل السلاح، ولكن إلغاء حمله بالمطلق أمر غير صحيح". وفي عام 2014 زاد عدد قطع السلاح المرخصة بالمملكة عن 120 ألفا، فيما قدرت إدارة المعلومات الجنائية في 2013 عدد الأسلحة الموجودة في المملكة، التي يقارب عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، بنحو مليون قطعة، بحسب إحصاءات وزارة الداخلية. وشهدت المملكة ارتفاعا مطردا في معدلات الجريمة، الأمر الذي جعل الدولة تدق ناقوس الخطر، خاصة وأن نسبة كبيرة تقارب 92 في المئة من الجرائم جرت بأسلحة نارية غير مرخصة، فضلا عن تحول السوق السوداء في المملكة إلى مصدر أساسي لتزويد التنظيمات الجهادية بالأسلحة للقيام بعمليات إرهابية في الداخل.

### استحسان ونفور

أفاد نصرأوين أن "القانون الحالي، المنظم لاستخدام الأسلحة والذخائر، هو قانون قديم صدر عام 1952، ويتضمن نصوصا وأحكاما لا يُقبل أن يتم تطبيقها حاليا". وأوضح "لا يُعقل أن يُسمح لأي وزير عامل أو سابق أو أعضاء مجلس الأمة بحمل السلاح، ليس هناك أي مبرر للإبقاء على النص الذي يعطيهم هذا الحق". وتابع أن "القانون الحالي يجيز ترخيص الأسلحة الأوتوماتيكية، وأيضا هذا يثير التساؤل عن حاجة الأردنيين لذلك". وشدد على أنه "إذا ما أردنا التمسك بسيادة القانون، وبنانه لا يجوز للشخص أن يستوفي حقه بذاته، نصل للنتيجة أنه لا مبرر للإبقاء على الأسلحة في أيدي الأردنيين". وتباع بندق الصيد وعتاد المسدسات والخرابيش للمواطن الأردني الذي يحمل رقما وطنيا ويخلو سجله من القبول الأمنية، ويكون البيع بموجب فاتورة تقدم مع السلاح إلى الأجهزة الأمنية، بهدف مباشرة إجراءات الفحص والترخيص. وقال مقرر اللجنة القانونية في مجلس النواب، أحمد فريحات، إنه "بعد الدراسة الأولية لمشروع القانون، وجدنا أنه لا

يتمسك الأردنيون بحقهم في حيازة السلاح بوصفها تقليدا متغلغلا في عاداتهم وتقاليدهم توارثوه أبًا عن جد، إلا أن البرلمان الأردني يختبر هذه العلاقة المثبتة بمناقشته مشروعًا لتقنين حيازة الأسلحة وضبطه.

### قيود غير مسبوقة

لكن في الوقت الراهن توجد قيود غير مسبوقة على مشروعية اقتناء وحمل الأسلحة، تقترحها مسودة مشروع قانون معدل، قيد الدراسة في اللجنة القانونية بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، منذ تحويله إليها في يونيو الماضي. وقال ليث نصرأوين، أستاذ القانون في الجامعة الأردنية (حكومية)، إن "السلاح كان دائما أداة عزز وافتخار بين الأردنيين، وحمله يدل على القوة والنفوذ والوجاهة". وأضاف "إلا أن

ويتمسك الأردنيون بحقهم في حيازة السلاح بوصفها تقليدا متغلغلا في عاداتهم وتقاليدهم توارثوه أبًا عن جد، إلا أن البرلمان الأردني يختبر هذه العلاقة المثبتة بمناقشته مشروعًا لتقنين حيازة الأسلحة وضبطه.

عكس القانون الحالي. كما تحظر على أي شخص التعامل ببندق الصيد الأوتوماتيكية العاملة بوساطة مخزن ذخيرة ثابت أو متحرك يتسع لأكثر من طلقة. وتستثنى من الحظر القوات المسلحة والأمن العام وقوات الدرك والمخابرات العامة والدفاع المدني، وأي موظف أو مستخدم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات سُلمت إليه بندقية الصيد الأوتوماتيكية بمقتضى وظيفته. وتتوسع المسودة في العقوبات المقترحة لكل من يخالف أحكام القانون، وتمنح وزير الداخلية صلاحية إلغاء رخص وتصاريح حمل الأسلحة أو اقتنائها للأشخاص الطبيعيين، دون بيان السبب.

عكس القانون الحالي. كما تحظر على أي شخص التعامل ببندق الصيد الأوتوماتيكية العاملة بوساطة مخزن ذخيرة ثابت أو متحرك يتسع لأكثر من طلقة. وتستثنى من الحظر القوات المسلحة والأمن العام وقوات الدرك والمخابرات العامة والدفاع المدني، وأي موظف أو مستخدم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات سُلمت إليه بندقية الصيد الأوتوماتيكية بمقتضى وظيفته. وتتوسع المسودة في العقوبات المقترحة لكل من يخالف أحكام القانون، وتمنح وزير الداخلية صلاحية إلغاء رخص وتصاريح حمل الأسلحة أو اقتنائها للأشخاص الطبيعيين، دون بيان السبب.

### قيود غير مسبوقة

لكن في الوقت الراهن توجد قيود غير مسبوقة على مشروعية اقتناء وحمل الأسلحة، تقترحها مسودة مشروع قانون معدل، قيد الدراسة في اللجنة القانونية بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، منذ تحويله إليها في يونيو الماضي. وقال ليث نصرأوين، أستاذ القانون في الجامعة الأردنية (حكومية)، إن "السلاح كان دائما أداة عزز وافتخار بين الأردنيين، وحمله يدل على القوة والنفوذ والوجاهة". وأضاف "إلا أن

ويتمسك الأردنيون بحقهم في حيازة السلاح بوصفها تقليدا متغلغلا في عاداتهم وتقاليدهم توارثوه أبًا عن جد، إلا أن البرلمان الأردني يختبر هذه العلاقة المثبتة بمناقشته مشروعًا لتقنين حيازة الأسلحة وضبطه.

عكس القانون الحالي. كما تحظر على أي شخص التعامل ببندق الصيد الأوتوماتيكية العاملة بوساطة مخزن ذخيرة ثابت أو متحرك يتسع لأكثر من طلقة. وتستثنى من الحظر القوات المسلحة والأمن العام وقوات الدرك والمخابرات العامة والدفاع المدني، وأي موظف أو مستخدم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات سُلمت إليه بندقية الصيد الأوتوماتيكية بمقتضى وظيفته. وتتوسع المسودة في العقوبات المقترحة لكل من يخالف أحكام القانون، وتمنح وزير الداخلية صلاحية إلغاء رخص وتصاريح حمل الأسلحة أو اقتنائها للأشخاص الطبيعيين، دون بيان السبب.

الأردن ينظم معرضا رايديا للأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية، يعد من أكبر المعارض في العالم

عكس القانون الحالي. كما تحظر على أي شخص التعامل ببندق الصيد الأوتوماتيكية العاملة بوساطة مخزن ذخيرة ثابت أو متحرك يتسع لأكثر من طلقة. وتستثنى من الحظر القوات المسلحة والأمن العام وقوات الدرك والمخابرات العامة والدفاع المدني، وأي موظف أو مستخدم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات سُلمت إليه بندقية الصيد الأوتوماتيكية بمقتضى وظيفته. وتتوسع المسودة في العقوبات المقترحة لكل من يخالف أحكام القانون، وتمنح وزير الداخلية صلاحية إلغاء رخص وتصاريح حمل الأسلحة أو اقتنائها للأشخاص الطبيعيين، دون بيان السبب.

### قيود غير مسبوقة

لكن في الوقت الراهن توجد قيود غير مسبوقة على مشروعية اقتناء وحمل الأسلحة، تقترحها مسودة مشروع قانون معدل، قيد الدراسة في اللجنة القانونية بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، منذ تحويله إليها في يونيو الماضي. وقال ليث نصرأوين، أستاذ القانون في الجامعة الأردنية (حكومية)، إن "السلاح كان دائما أداة عزز وافتخار بين الأردنيين، وحمله يدل على القوة والنفوذ والوجاهة". وأضاف "إلا أن

ويتمسك الأردنيون بحقهم في حيازة السلاح بوصفها تقليدا متغلغلا في عاداتهم وتقاليدهم توارثوه أبًا عن جد، إلا أن البرلمان الأردني يختبر هذه العلاقة المثبتة بمناقشته مشروعًا لتقنين حيازة الأسلحة وضبطه.

عكس القانون الحالي. كما تحظر على أي شخص التعامل ببندق الصيد الأوتوماتيكية العاملة بوساطة مخزن ذخيرة ثابت أو متحرك يتسع لأكثر من طلقة. وتستثنى من الحظر القوات المسلحة والأمن العام وقوات الدرك والمخابرات العامة والدفاع المدني، وأي موظف أو مستخدم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات سُلمت إليه بندقية الصيد الأوتوماتيكية بمقتضى وظيفته. وتتوسع المسودة في العقوبات المقترحة لكل من يخالف أحكام القانون، وتمنح وزير الداخلية صلاحية إلغاء رخص وتصاريح حمل الأسلحة أو اقتنائها للأشخاص الطبيعيين، دون بيان السبب.

الأردن ينظم معرضا رايديا للأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية، يعد من أكبر المعارض في العالم